(SUJHUS) مجلة جامعة سومر للعلوم الانسانية (ISSN: 2959-5436)
عدد خاص بوقائع المؤتمر العلمي الدولي الثالث للعلوم الانسانية والتربوية والنفسية الذي اقامته جامعة سومر للفترة
من 24-25 نيسان 2024 /القسم الثالث/ محور التاريخ والجغرافية, الصفحات 326-339

سياسة بريطانيـــــا تجـــــاه الصناعة في العراق 1914- 1939

م.د. سلام كريم عبد الحسين[1]*

[1] وزارة التربية, المديرية العامة لتربية ذي قار, العراق

الملخص

تعد الصناعة أحد اهم ركائز الاقتصاد لأي بلد كما انها ابرز علامات تطور البلدان كونها تمثل الانتاج وهذا مر لا يختلف عليه اثنان وبالتالي لم تحض الصناعات في البلدان التي رزخت تحت هيمنة الاحتلال او الاستعمار بأي اهتمام في ذلك الجانب, ومن بين تلك البلدان العراق الذي تخلفت صناعته في العهد العثماني واستمر اهمالها في العهد البريطاني وسعت الاخيرة الى جعل العراق بلدا زراعيا لا صناعيا من خلال اتباعها لسياسات تدعيم الزراعة بالاعتماد على شيوخ العشائر والملاكين, دون ان تحظى الصناعة بذلك الدعم0

الكلمات المفتاحية: الصناعة, بريطانيا, العراق ,المنتجات.

Britain's Policy Towards Industry in Iraq 1914-1939

Lecturer. Dr. salam Kareem Abdul Hussein[1]*

[1] *Ministry of Educatio ,General Directorate of Thi-Qar Education, Iraq*

Abstract:

Industry is one of the most important pillars of the economy of any country. It is also the most prominent sign of the development of countries because it represents production, and this is a matter that no one disagrees upon. Therefore, the industries in the countries that fell under the domination of the occupation, or what was called colonialism, did not receive any interest in that aspect, and among those countries is Iraq. Its industry fell behind during the Ottoman era and continued to be neglected during the British era. The latter sought to make Iraq an agricultural country, not an industrial one, by adopting policies to support agriculture by relying on tribal sheikhs and landlords, without industry receiving that support.

Keywords: Industry - Britain - Iraq – Products

المقدمة:

كان الجانب الاقتصادي من بين اهم الاسباب التي تجعل البلدان عرضة للاحتلال العراق كان من بين تلك البلدان التي عانت من الاحتلال العثماني ومن ثم الاحتلال البريطاني منذ عام 1914, بسبب خيرات ذلك البلد ,لم يول العثمانيون ولا البريطانيون اي اهتمام بجانب مهم من جوانب الاقتصاد العراقي الا وهو الصناعة التي بقيت تعاني من سياسيات لا تريد لها النهوض, وان كانت هناك محاولات نستطيع ان نصفها بالخجولة في ذلك الجانب , لاسيما بعد عام 1869, ومجيء مدحت باشا والياً على بغداد حدثت انفراجه في قطاع الصناعة في وقته , وبعد وقوع العراق تحت الاحتلال البريطاني عام 1914 , حرصت بريطانيا على ابقاء العراق احادي الاقتصادي , وغرست ثقافة ان العراق بلد زراعي ولا يمكن ان يكون صناعياً, لذا اتخذت سياستها تجاه الصناعة في العراق على جعل الاخير بلد مستهلك ومستورد ولا يصدر الا المزروعات

* Email address: dr. Krym98230@gmail.com

اتبع الباحث المنهج التحليلي مع الاخذ بنظر الاعتبار الناحية الزمنية بوصفها جزءاً مهماً في الدراسات التاريخية0

ومن جل تسليط الضوء على ذلك الموضوع المهم جاء بحثنا بعنوان(سياسية بريطانيا تجاه الصناعة في العراق 1914 – 1939), وحدد العام 1914 اذ انه العام الذي شهد بداية الاحتلال البريطاني للعراق , فحين كان العام 1939 نهاية للموضوع كون ان الحرب العالمية الثانية اندلعت في ذلك العام مما اثر على سياسة بريطانيا تجاه صناعة العراق بشكل نسبي0

قسم بحثنا الى مقدمة واربعة مباحث, فضلاً عن عدد من الاستنتاجات التي توصل اليها البحث ,خصص الاول منها للحديث عن واقع الصناعة في العراق اواخر العهد العثماني 1869- 1914 0

في حين جاء المبحث الثاني ليسلط الضوء على سياسية الاحتلال البريطاني تجاه الصناعة في العراق 1914 – 1920 0

اما المبحث الثالث فجاء للحديث عن سياسة الانتداب البريطاني تجاه الصناعة في العراق 1921-1932 0

في حين تضمن المبحث الرابع النقاط الاساسية لسياسية بريطانيا من تطورات الصناعة في العراق 1933 – 1939 0

المبحث الأول

واقع الصناعة في العراق أواخر العهد العثماني 1869-1914

كان الواقع الصناعي في العراق خلال العهد العثماني الاخير واقعاً متخلفاً , ولم يشهد اي تطور , اذ بقيت الصناعة مهملة , ولم يكن هناك الا الانتاج الحرفي الذي كان يؤلف القاعدة الرئيسة للصناعة في عموم العراق[1] , والتي اعتمدت على المواد الاولية المتوافرة في كل منطقة مع مقايضة منتوجاتها مع المناطق الاخرى للحصول على المواد الاولية التي يحتاجونها في حال عدم توافرها [2] وساهم ذلك في سد بعض الحاجات الاساسية للسكان[3] 0

ومن جهة اخرى فأن عهد الاصلاحات العثمانية المعروفة باسم (التنظيمات)الممتدة للمدة (1839- 1876)، شهد اتخاذ اجراءات لتنظيم النشاط التجاري وتشجيع التبادل التجاري الداخلي والخارجي والمعتمد على الصناعات التي كانت بالأساس مهملة , بيد ان تلك الاجراءات ساهمت بالالتفات الى الصناعة وبالتالي انعكس بشكل ايجابي عليها وان كان بشكل محدود[4]0

وتجدر الاشارة الى ان العام 1869, مثّل نقطة انعطاف حقيقية تجاه الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية في العراق بشكل عام , في ضل الوجود العثماني فيه , اذ عُين مدحت باشا[5] واليا على العراق , فأولى الاخير اهتماما كبيراً بالقطاع الصناعي, إذ كان الإنتاج الحرفي هو السائد وغالبية الأيدي العاملة العراقية غير فنية, وان إنتاج الصناعة المحلية مهدد بمنافسة البضائع الأجنبية, لذلك أكد مدحت باشا على ضرورة العمل على تحديث الصناعة والاهتمام بها من خلال ادخال المكننة[6] 0

وعلى ما يبدو ان النشأة والتعليم الاوربي الذي تلقاه مدحت باشا, كان من بين اهم المقومات التي جعلته مهتماً بالإصلاحات التي اشتهر فيها, فضلاً عن اعجابه بالحضارة الاوربية , لاسيما , الحضارة الفرنسية , ناهيك عن دوافع سياسية اخرى0

اخذ مدحت باشا على عاتقه محاولة النهوض بالصناعة في العراق , اذ عمل على ادخال المعامل الحديثة في العراق بعد ان استوردها من أوربا وعمل على صيانة القديمة منها لغرض الاستفادة من إنتاجها في سد الحاجة المتزايدة , ففي العام 1869, جلب معملاً لحزم الصوف وفي العام التالي استورد معملاً لحزم عرق السوس[7]0

جاءت تلك الاجراءات التي اختصت بتطوير الصناعة في العراق , بعد تزايد الحاجة إلى زيادة الإنتاج لسد متطلبات الداخل وتصدير الفائض إلى الخارج , كما أولى مدحت باشا اهتماماً واضحاً بعملية البحث عن المعادن مثل الحديد والنحاس والفحم بل انه كلف احد مهندسي ولاية بغداد بالقيام بهذه المهمة ، ومع انه لم يصل خلال عمله إلى نتائج إيجابية الا انها كانت بداية التوجه للمعادن والتي تشكل اهمية كبيرة في القطاع الصناعي[8]0

من جانب اخر اثرت التطورات الدولية على الوضع الصناعي في العراق ففي عام 1869 , تم افتتاح قناة السويس والتي فتحت افاق التبادل التجاري بشكل كبير , وفي عام 1870 – 1871 ,اندلعت حرب السبعين بين فرنسا والمانيا , واهتم مدحت باشا بالصناعات العسكرية, فضلاً عن توجيهه بإعداد حملة مختصة بتصليح الأسلحة القديمة وتطويرها لسد حاجة الجيش في العراق[9], وأمر مدحت باشا بتوسيع ترسانة البصرة لغرض تركيب السفن التي كانت مستوردة من الخارج وبأيد عراقية بعد أن كانت تركب بأيد أجنبية, وتم تركيب أربع سفن في ترسانة بغداد فضلاً عن إصلاح سفن تابعة لشركة ادارة عمان العثمانية التي كانت متعطلة عن العمل, وأنشأ معمل لصهر الحديد والنحاس لإنتاج صفائح معدنية تستخدم في السفن أو في صناعة بعض الآلات التي كانت تحتاجها السلطة[10]0

من جانب اخر حاولت السلطات العثمانية , انقاذ الصناعة المتدهورة من خلال بعض التدابير كزيادة الرسوم علـــــى البضائـــع المستوردة وجعلها 11 % , واستوردت اليد العاملة الاوربية لتحل محل اليد المحلية , فضلاً عن تشكيل جمعية او شركة لتشجيع وتنظيم صناعة الحياكة , الا ان منافسة النسيج الاجنبي المستورد كانت اقوى من ان تقف في وجهها صناعة النسيج المتواضعة محلياً , إذ انخفض عدد حائكو ولاية الموصل عام 1911 الى (500) حائك بعد ان كان عددهم نهاية القرن التاسع عشر يقارب (2500) وكان انتاجهم يشكل ركن مهم من انتاج النسيج , وهكذا تدهورت الصناعة المحلية في العراق إلى حد بعيد , وفقدت الكثير من المكانة الكبيرة التي تبوءتها, إلا أن ذلك لم يمنع استمرار تلك الصناعة حتى أواخر عهد السلطان عبد الحميد الثاني وأداءها دوراً كبيراً في الحياة الاقتصادية [11] .

شهد مطلع القرن العشرين ظهور اصحاب الاموال, (او ما يطلق عليهم اليوم اصحاب رؤوس الاموال او المستثمرين), وعمل هؤلاء على استيراد الآلات التي تمكّنهم من انشاء المعامل الصناعية, في مجالات عدة , مثل طحن الحبوب , وصناعة الاواني المنزلية والاثاث, وقدرت المعامل التي تم انشاؤها بما يقارب(90) معملاً, وظهرت صناعات دبغ الجلود, وصناعة الصابون, كما ظهرت معامل صغيرة مختصة بإنتاج المشروبات الكحولية (البيرة), ناهيك عن تأسيس شركة للنسيج في بغداد عام 1908[12]0

هكذا بدأت المدن العراقية تتعرف على الصناعات الحرفية , مثل الحدادة والدباغة المهمة للصناعات الجلدية, بيد ان تلك الصناعات واجهت مشكلة ادت الى تراجعها , تمثل ذلك بدخول الصناعات الاجنبية الرخيصة, وحاولت حكومات السلطان العثماني انقاذها عن طريق زيادة الرسوم على البضائع المستوردة, بيد ان ذلك لم يكن كافياً اذ بقيت البضائع الاجنبية هي المسيطرة على الاسواق[13]0

وشرع أحد المواطنين اليهود في عام 1909 , بتأسيس شركة مساهمة لصناعة (الجواريب والفانيلات) ببغداد, وقوبلت تلك الخطوة بترحيب اعلامي وشعبي كبير لاسيما من قبل الصحف[14] 0

وتجدر الاشارة هنا , الى ان الصناعات الجلدية في عام 1910, بدأت تضاهي الاوربية, ومع ذلك كان العراق يستورد الجلود من فرنسا المصدر الرئيس لتلك الواردات[15] 0

وبالرغم من محاولات الدولة العثمانية على تطوير الصناعة في العراق بيد انها لم تفلح في ذلك , بسبب جملة من العوامل التي حالت دون قيام صناعة حديثة في العراق قلة رؤوس الأموال المستخدمة في الصناعة , فعلى الرغم من الارباح الكبيرة التي كان قد حصل عليها العراق من تجارته الخارجية, إلا أن هذه الأرباح لم تستثمر في الصناعة , إذ تركزت بأيدي أصحاب الاراضي وكبار التجار الذين استثمروا أرباحهم في التجارة , فضلاً عن الامتيازات التي منحت من قبل الدولة العثمانية لبريطانيا , لذا اصبحت الصناعة الحديثة في العراق محدودة جداً[16] 0

المبحث الثاني

سياسة الاحتلال البريطاني تجاه الصناعة في العراق 1914-1920

بعد احتلال بريطانيا للعراق 1914 , لم يحدث تغيّر ملحوظ على الواقع الصناعي اذ بقي على النمط السابق نفسه ابان الاحتلال العثماني, على الرغم من ارتباط النشاط الاقتصادي بالأسواق العالمية[17]0

سعت بريطانيا خلال مدة احتلالها للعراق، الى احكام سيطرتها على مقدرات العراق الاقتصادية , من خلال توفيرها الغطاء القانوني اللازم لسيطرة الإقطاعيين لا على الأرض الزراعية، التي كانت مصدر الثروة الأساس في العراق فحسب، بل على مجمل مقدرات العراق الصناعية والاقتصادية[18].

ويمكن القول بأن بريطانيا طبقت نفس سياستها في الزراعة , اذ عملت على ايجاد طبقة مقربه منها من الصناعيين , من الذين ضمنت موالاتهم لها وبالتالي يكونون ادوات طيعة بيدها0

اشارات المصادر التاريخية ان العراق ابان الانتداب البريطاني اصبح تحت حكم ملك والف شيخ فكان من الطبيعي , أن تهمل الحكومات العراقية المتعاقبة الصناعة إهمالاً واضحاً لدرجة ان ما كان سائداً منها حتى نهاية العقد الثالث من القرن العشرين عبارة عن امتداد للصناعات الحرفية واليدوية والفخارية، مما اضطر العراق إلى تلبية حاجاته من البضائع والسلع المختلفة من الأسواق الخارجية لاسيما البريطانية[19].

ومن الجدير بالذكر، ان الاقتصاد العراقي وصف أبان النصف الأول من القرن العشرين بأنه اقتصاد متخلف[20]، والسبب في ذلك يعود الى ان النشاط الاقتصادي في العراق هو نشاط احادي الجانب يعتمد على الزراعة التي يمتهنها غالبية سكانه , وان مساهمة الزراعة في الدخل القومي كانت تشكل نسبة كبيرة جداً[21]. ويجمع الكثيرون على ان الاقتصاد المتخلف هو ذلك الاقتصاد الذي يترك موارده المختلفة معطلة، مما يؤدي إلى انخفاض المستوى المعاشي والصحي والتعليمي لسكانه[22].

حرصت سلطات الاحتلال البريطاني على اتباع سياسية ، ربط الاقتصاد العراقي بها وجعلته تابعاً لسياستها ,عن طريق السيطرة على موارده الأولية التي أخذت تزود بها مصانعها، وتحويل العراق إلى سوق داخلية لتصريف بضائعها، ثم أحكمت السيطرة على الاقتصاد العراقي بأنَّ جعلت العملة الهندية "الروبية" هي العملة السائدة في السوق العراقية بعد أن أبطلت التعامل بالعملة العثمانية "الليرة"[23] 0

وفي السياق ذاته عملت بريطانيا بعد احتلالها للعراق 1914 , الى استخدام اعداد كبيرة من العمال في مختلف المجالات, وبادرت بإنشاء صناعات مختلفة خدمة لأغراضها العسكرية , كما وسعت مشاريع السكك الحديدية عام 1918 لتسهيل تنقلها وللحصول على المنتجات الصناعية التي تحتاجها, وعملت على توسيع صناعة النسيج من خلال الاعتماد على الصناعيين الموالين لها , وافتتحت معامل للنسيج عبر استخدامها للايدي العاملة الاجنبية والعراقية[24]

ادت تلك السياسية التي اتبعتها سلطات الاحتلال البريطاني, الى ضعف الاقتصاد العراقي , وتخلف صناعته, وتأكيد تبعيتها للاقتصاد الرأسمالي بشكل عام والاقتصاد البريطاني على وجه الخصوص، وكان لابد لهذا النوع من العلاقات الاقتصادية ان يساهم في إعاقة تطور الصناعة في العراق، في الوقت الذي جنت الصناعة البريطانية مكاسب جمة بعد ان جعلت من العراق سوقاً لتصريف منتوجاتها، لذلك لم يكن مجرد صدفة ان تكون الهوة عميقة بين الاقتصاديين[25]0

عمدت سلطات الاحتلال البريطاني على انشاء صناعات محلية الغاية منها توفير حاجات جيشها , ومن اجل تقليل الصرف الذي يبذل في شراء البضائع المستوردة , كما حاولت ان تنظم العمل التجاري والصناعي من خلال تأسيس (دائرة التجارة والصناعة) في عام 1919, وفي العام ذاته عمدت سلطات الاحتلال على افتتاح مدرسة للصناعة في بغداد , واعقبها بعد ذلك تأسيس ثلاث مدارس في الموصل والبصرة وكركوك , ونتيجة للحاجة الماسة لليد العاملة , جلب البريطانيون الى العراق عمالاً من مختلف الجنسيات , مما سبب خلق مشاكل اجتماعية واقتصادية , بسبب التميز الذي اتبعته سلطات الاحتلال وتفضيلهم على العمال الوطنيين, الامر الذي ادى الى قيام اضطرابات عمالية , فضلاً عن الامتناع عن اداء العمل الشاق , اضافة الى اضراب العمال للمطالبة بزيادة الاجور ومعاملتهم على قدر المساواة مع العمال الاجانب [26]0 في عام 1920، أسس البريطانيين إدارة الأشغال العامة ، وأول وزير لها كان اللواء إي. إتش. أتكينسون (General E. H. Atkinson) حيث قامت بتخطيط وتنفيذ أعمال البنية التحتية للبلاد مثل النقل والاتصالات وأنظمة الري والإدارة والصحة والتعليم والجمارك ومراكز الشرطة ومباني المتاحف وكل ذلك تطلب توفير مواد أولية قامت الإدارة البريطانية بتأسيس العديد من معامل الطابوق لتشق بذلك صناعة الطابوق طريقها في العراق[27]

وتجدر الاشارة هنا, الى ان عدد من الصناعات بدأت بالظهور بشكل واضح , ومنها صناعة حلج القطن , وكبس الصوف , وكبس التمور , وكانت تلك الصناعات اول الصناعات التي استخدمت الاجهزة الميكانيكية في عملياتها الانتاجية بعد احتلال بريطانيا للعراق, وقامت الى جوار تلك الصناعات صناعات اخرى مهمة , مثل وصناعة السكائر والطابوق[28], فضلاً عن معمل عيزرا يعقوب وشركاءه الماني الصنع ومعمل فتاح باشا الذي استخدم 300 عامل وبأجور تراوحت بين 50 فلساً و 250 فلس وفقاً لكميات عملهم وانتاجهم[29]0

ويمكن عد تلك الصناعات على انها نواة الصناعة الحديثة في العراق خلال مدة الاحتلال البريطاني0

من جانب اخر , حاولت سلطات الاحتلال البريطاني من ان تنمي بعض الصناعات التي تتلاءم مع توجهاتها السياسية وتلبي حاجاتها في العراق , بيد ان اسباب عدة وقفت حائلاً دون تطور تلك الصناعات, كان من بينها نقص الماء الصالح

للشرب, ونقص الايدي العاملة الفنية والمدربة, فضلاً عن ندرة المادة الاولية لتلك الصناعات, الامر الذي ادى إلى اضاعة فرص تطور صناعات عدة مثل صناعة البيرة, وصناعة الصابون ودبغ الجلود, ومع ذلك تم اقامة معملين للثلج كخطوة اولى[30]0

المبحث الثالث

سياسة الانتداب البريطاني تجاه الصناعة في العراق 1921-1932

بعد اندلاع ثورة العشرين في 30 حزيران 1920 , اضطرت بريطانيا من اجل الحفاظ على مصالحها الاقتصادية في العراق الى انشاء حكومة وطنية للبلاد , واعلنت عن تنصيب فيصل بن الحسين[31] ملكاً على العراق, ومن اولى الامور التي اتجهت اليها السياسة البريطانية خلال تلك الحقبة هي الاقتصاد , اذ بادرت الى عقد اول معاهدة مع العراق في 10 تشرين الاول 1922, ونصت المادة الحادية عشرة من تلك المعاهدة على وجوب قيام العراق بأخذ الاستشارة البريطانية في كافة القضايا, وعلى وجه الخصوص في الامور الاقتصادية والخارجية وجاء بها:" الحادية عشرة التي تنص على ما يلي " للحكومة العراقية الحق بعد استشارة المنتدب في فرض الضرائب والرسوم الكمركية وان تتخذ احسن الوسائل لاستثمار موارد البلاد الطبيعية " مما يعني ان الحكومة العراقية لن تستطيع استثمار مواردها الطبيعية صناعيًا وتجاريًا الا بعد استشارة البريطانيين"[32], وهنا يتضح لنا جلياً السياسة البريطانية تجاه الاوضاع الاقتصادية في العراق وتحكمها بها0

ومن المفيد ذكره هو ان تلك الاتفاقية , عملت على زيادة السيطرة البريطانية على اقتصاد العراق وتوجيه الى الجهة التي تريد , اذ انها جعلت مسألة المصروفات العامة محصورة في بريطانيا , وبالتالي فهي المسؤول الاول عن القطاعات الاقتصادية بما فيها الصناعة[33]0

من جانب اخر, اقتصرت الصناعة في عهد الانتداب البريطاني على المنتوجات الاستهلاكية , ومن اهم تلك الصناعات هي صناعة النسيج وكبس الصوف والجلود المدبوغة وكبس التمور, فضلاً عن بعض الصناعات ذات الطابع الاستهلاكي المحلي , كصناعة الطابوق وبناء القوارب , كما ركزت جهود الادارة البريطانية بالدرجة الاساس غلى تطوير الصناعات الاستخراجية , لاسيما صناعة استخراج النفط وبعض المعادن الاولية , ولتحقيق هدف البريطانيين في استثمار موارد البلاد بصورة تخدم مصالحهم , فقد طلب المندوب السامي البريطاني برسي كوكس من الحكومة العراقية عام 1923 العمل على اجراء تخفيض النفقات [34], وهذا الامر ان دل على شيء فأنه يدل على ان الامور المالية كانت بيد بريطانيا وهذا ما نصت عليه معاهدة عام 1922

من جانبها سعت الحكومة العراقية الى اصدار تشريعات عدة, بهدف العمل على تشجيع الصناعة, والتي بقيت مقتصرة على الصناعات البسيطة التي لا تستخدم المكائن الالية في الانتاج , ومن اهم تلك التشريعات هي:

1. (قانون التعرفة الجمركية) رقم (23) لعام1923, والذي تضمن في بنودة الاشارة الى اهمية الصناعة , اذ عفيت الآلات والمكائن من الرسوم الجمركية , مما ادى الى نشوء صناعات مثل الغزل والنسيج , وصناعة دبغ

الجلود والتي تركزت في المدن الكبيرة مثل بغداد والموصل والبصرة , وفي عام 1927 اقدمت الحكومة العراقية على اصدار قانون اخر للتعريفة الجمركية لعام 1927, وبموجبة عدلت قيمة التعريفة الجمركية والضرائب المفروضة على المعدات والمكائن والآلات المستوردة [35] 0

2. انشاء محلجين كبيرين لحلج الاقطان الأول عام 1926، من قبل الجمعية البريطانية لحلج الاقطان في منطقة الشيخ معروف وكانت ملكيته بالكامل للبريطانيين، اما الثاني فأسس عام 1927، في منطقة الصرافية والذي كان عائدًا لشركة تجارة وحلج الاقطان العراقية[36]0

3. (قانون تشجيع المشاريع الصناعية) رقم 14 لسنة 1926 , والذي تضمن منح حوافز للتنمية الصناعية, وقد ادى ذلك الى نشوء صناعات عدة ,مثل المنسوجات, والمتمثلة بمعمل (نوري فتاح باشا) سالف الذكر والمتخصص في صناعة الانسجة الصوفية واسس عام 1929,وصناعة الصابون والسكائر, والطباعة, والمشروبات الكحولية, ومجمل تلك الصناعات تركزت في مدينة بغداد[37] 0

4. (قانون تشجيع الصناعة العراقية) لعام 1929 , عد ذلك القانون خطوة اخرى باتجاه الامام فيما يخص الصناعة في العراق ونص ذلك القانون على اعفاء المشاريع الصناعية من ضريبة الدخل لمدة 10 اعوام - واعفاءات كمركية على المواد الخام والمكائن لمدة 15 عام - وتحديد نسبة العمال الاجانب العاملين في المشاريع بنسبة (10%) من مجموع العمال العراقيين - وتحديد الصناعات التي يشملها الاعفاء بتلك التي تتوفر موادها الخام في العراق والتي تدار بالقوة اليدوية , والتي تسد حاجة السوق العراقية [38] 0

ومع ظهور صناعة النفط فرضت بريطانيا هيمنتها على ذلك القطاع المهم , اذ بدأ البحث عن البترول في العراق بشكل جدي في منتصف العشرينيات ومنح امتياز للتنقيب عن النفط العراقي في عام 1925 الى شركة النفط البريطانية الفارسية والتي استحوذت على امتياز استثمار النفط في العراق لمدة (75) عامًا بعد اجرائها مفاوضات مع الحكومة العراقية عام 1925، كما منح امتياز عام 1925 لشركة النفط البريطانية – الفارسية في المناطق الحدودية (في خانقين) وتم انشاء مصفى على نهر الوند افتتحه الملك فيصل عام 1926 [39]0

كانت الازمـــة الاقتصادية العالمية (1929 - 1933) او ما اطلـــق عليهـــــا بـــ(الكساد الكبير) ذات تأثير اقتصادي واجتماعي كبير على اغلب دول العالم وامتدت تأثيراتها على العراق ولكن بنسبة اقل , الا انها دفعت الحكومة بالمطالبة بإيجاد فرص عمل للعاطلين , والسعي الى منع استيراد بعض المنتجات ومنها الملابس الخاصة بالجيش , إذ اشار ياسين الهاشمي في كتاب خاطب فيه رئيس الوزراء عام 1929 قائلاً : **" يستهلك الجيش والشرطة وادارة السجون ودوائر الحكومة لمستخدميها كميات عظيمة من النسيج الصيفي والشتوي , فبتشجيع طفيف من الحكومة يمكننا من الحصول على ملابس الجيش من الاقمشة الوطنية كما كانت الحال قبل الحرب"** [40]

من جانب اخر ادت الازمة الاقتصادية الى احداث انكماش في الاستثمارات ضمن مجال الصناعة وركود المبادلات في الاسواق , ونتيجة لتفاقم اثار الازمة تعرض العراق الى كساد وضيق , فضلاً عن الصعوبات الكبيرة التي واجهت الميزانية العامة في دفع النفقات اليومية ورواتب الموظفين ومن الاجراءات التي اتخذتها الحكومة للتخفيف من اثار الازمة الاقتصادية , اصدار(قانون ضريبة الراتب) والذي اعتبرته الحكومة اجراء مؤقت , وتضمن هذا القانون فرض ضريبة

مقدارها (5%) على الرواتب والمكافآت التقاعدية, كما تم اصدار (قانون نصف الراتب) للموظفين التابعين لقانون التقاعد المدني [41]0

هكذا ادت الازمة الاقتصادية العالمية الى عرقلة تطور الصناعة في العراق, ففي كانون الاول عام 1929, اغلق معمل لحلج القطن والذي اسس كمنافس لمحلج القطن البريطاني, الذي عمل على احتكار تلك التجارة[42]0

ازاء تلك الاوضاع, قدم وزير المالية ياسين الهاشمي في اذار 1930 , تقريرا تضمن تقدير الحالة الاقتصادية للبلد , ودعا من خلاله الى تشجيع الصناعة الوطنية وترجيحها على الصناعات الاجنبية, عبر اتباع سياسة جمركية مشجعة, فضلاً عن تسهيل النقل ومنح المساعدات المالية, ويمكن القول ان خلال تلك المدة حصلت تحرر نسبي للصناعات من الهيمنة البريطانية ,اذ عمد رئيس الوزراء نوري السعيد على الاهتمام بالصناعة الوطنية , بعد تخفيض نسبة الاستيرادات, واكد منهاج وزارته لثانية 19 تشرين الاول 1931 – 27 تشرين الاول 1932 على الاستمرار في تلك السياسة والسعي الى توسيع وتطوير الصناعة الوطنية على حساب الصناعات الاجنبية[43]0

لم تفق تلك الاجراءات دون هياج العمال المطالبين باستقلال الصناعة الوطنية , واعلنوا اضرابهم في 5 تموز عام 1931,وقاد ذلك الاضراب الحرفين واصحاب الاعمال الحرة [44]0

المبحث الرابع

سياسة بريطانيا من التطورات الصناعية في العراق 1933-1939

مع دخول العراق منظمة عصبة الأمم في بداية تشرين الثاني 1932، طرأ تغير على مركز العراق الدولي , إذ صاغ مجلس العصبة في التاسع عشر من آيار 1932 تصريحاً، نصت إحدى مواده على وضع أساسٍ جديد لسياسة العراق التجارية تحل محل الأسس التي كانت مقررة في المعاهدة العراقية-البريطانية لعام (1922) كما ألزمت المادة (16) من التصريح المذكور العراق بأن يمنح أعضاء العصبة معاملة أولى بالرعاية ولمدة عشر سنوات من تاريخ قبوله في العصبة، مع إعطاء العراق الحق في إجراء المفاوضات مع الدول التي يكون فيها الميزان التجاري في غير صالحه، وبالتالي حصل تطور نسبي على قطاع الصناعة المرتبط بالتجارة بعد تحرر طفيف من السيطرة البريطانية , وأخذ التحسن يطرأ على أسعار المنتوجات الزراعية والحيوانية المرتبطة بالصناعة وعلى حركة تصديرها إلى الأسواق الخارجية، مع بقاء استيراد العراق للمواد الاولية[45].

شهدت الصناعة مع مطلع العام 1933, تطورات مهمة , جاء ذلك عقب اهتمام الحكومة بالتعليم الصناعي النظري والعملي , عبر ارسال البعثات الى أوربا واستقدام خبراء اجانب , وتم انشاء مجلس استشاري للتعليم الصناعي , فضلاً عن ادخال التعليم الصناعي في المدارس الاولية , وشرعت الحكومة بتنفيذ قسم من تلك المقترحات وحسب قدرتها[46]0

وفي ذات السياق طالب النائب طالب ضياء يونس نائب عن الموصل اثناء مناقشة موازنة عام 1933, بضرورة الالتفات الى الفروع الصناعية والتي لها اثر كبير في تطوير الصناعة الوطنية وتنميتها , كما اشار النائب الى ان العراق مع انه ينتج الجلود , بيد انه يستورد الجلود المدبوغة من الخارج ومن بريطانيا تحديداً, بالرغم من الاهتمام بالتعليم الصناعي وارتفاع عدد طلاب المدارس الصناعية , اذ وصل العدد في عام 1935 الى ما يقارب (120) طالب , بيد ان

هذا الجانب بقي ضعيفاً, وعانى القطاع الصناعي من قلة لايدي العاملة الماهرة, ويرجع السبب في ذلك الى الثقافة التي اوجدها الاحتلال البريطاني ولتي روجت على ان العراق بلد زراعي ولايمكن ان يكون صناعياً[47]0

ومع ذلك حاولت الحكومة العراقية في عام 1933, حماية المنتجات الوطنية عبر اصدارها قانوناً جديداً للتعرفة الجمركية ، تضمن فقرة جديدة تنص على التمييز بين البضائع المستوردة طبقاً لضروراتها ومرحلتها الإنتاجية، فتوسعت قائمة المستوردات المستثناة من الرسوم الجمركية، وفي المقدمة منها المواد الخام المطلوبة للأعمال الزراعية والصناعية، إذ انخفضت الرسوم عليها من 12% إلى 8%، في الوقت نفسه زادت الرسوم على البضائع الاستهلاكية كالحرير الطبيعي والصناعي بمقدار 20% و10% على التوالي بالمقابل خفضت الرسوم المفروضة على بعض الصادرات مما ادى الى حدوث نشاط صناعي[48]0

وفي العام ذاته , فرضت الحكومة البريطانية نظام الحصص الاستعمارية التي قيدت به الصادرات اليابانية من المنسوجات إلى العراق من أجل حماية صناعة المنسوجات القطنية المحلية التي كانت بريطانيا تسيطر على حصة كبيرة[49]

ومما تجدر الاشارة اليه , ان الصناعة في العراق بدأت تعتمد على رؤوس المال العراقية بشكل تدريجي بدلا من رأس المال الاجنبي , اذ اسس المصرف الزراعي الصناعي عام 1935 , وكانت الغاية من انشاءه هي النهوض بالصناعة الوطنية العراقية وتقديم الخدمات المصرفية وحدد رأس مال المصرف بحوالي نصف مليون دينار[50]0

ويمكن القول بأن تأسيس هكذا مصرف من الطبيعي ان يعمل على منافسة رأس المال البريطاني المهيمن على صناعة العراق 0

من جانب اخر اخذت صناعة الحلويات تشهد تطوراً ملحوظاً, ففي عام 1937 اسس اول معمل حديث للحلويات, وتمتع ذلك المعمل بالإعفاءات وفق قانون تشجيع الصناعات الوطنية من قبل الحكومة, وتعود ملكية هذا المعمل الى (محمد صادق), وقد شهدت تلك الصناعة رواج كبيراً ,وبلغ عدد العاملين في ذلك المعمل حوالي (27) عاملاً وبلغ انتاجه ما يقارب (222) طن عام 1938, دون ان تواجه ضغوطات من قبل بريطانيا[51] وقد يكون السبب في ذلك هو انشغال بريطانيا بتأزم الظروف قبيل اندلاع الحرب العالمية الثانية0

ومع التطورات التي شهدتها أوربا قبيل اندلاع الحرب العالمية الثانية , وتحديداً خلال 1937, تطورت الحركة العمرانية في العراق الامر الذي ادى الى ظهور عدد من الصناعات مثل صناعة الكاشي والتي ظهرت في عام 1938 , بعد ان انشأ لها معملين لإنتاج تلك المادة , ومع اندلاع الحرب العالمية الثانية (1939- 1945) شهدت الصناعة في العراق توسع أكبر بعد الدعم الذي حصلت بسبب ظروف الحرب وحاجة بريطانيا الى ذلك التوسع بسبب دخول الاخيرة في تلك الحرب وتحويل معظم معاملها الى صناعات عسكرية[52]0

الخاتمة والاستنتاجات

لم تك الصناعة في العراق موضع اهتمام من قبل بريطانيا التي سعت الى جعل العراق احادي الجانب , ومعتمد على قطاع الزراعة , وغرست ثقافة ان العراق بلد زراعي لا صناعي, وقد توصل البحث الى نتائج عدة وهي:-

1. حظيت الصناعة بشيء من الاهتمام في العهد العثماني الاخير 1869-1914, بعد التطورات التي شهدها العالم وافتتاح قناة السويس0

2. عملت بريطانيا على وضع العراقيل امام تقدم الصناعة في العراق وقامت بتجميع عدد من الصناعيين حولها مما كسبت ولائهم0
3. سعت بريطانيا الى دعم شيوخ العشائر والملاكين من اجل استخدامهم كادوات لتسهيل ادارة الامور في العراق وجاءت تلك الخطوة بتأكيد بريطانيا على ان العراق بلدا زراعيا فقط 0
4. سعت بريطانيا على تشجيع الاستيراد من الخارج , لاسيما السلع الاستهلاكية 0
5. على الرغم من تشريع عدد من القوانين والتشريعات من قبل الحكومة العراقية بهدف تشجيع الصناعة المحلية , بيد ان تلك القوانين لم تطبق على ارض الواقع0
6. ساهم دخول العراق الى عصبة الامم عام 1932, بإحداث انفراجه وتحرر تجاه تطوير الصناعة0
7. ظهور النفط في العراق وتصديره مطلع الثلاثينيات كان عاملاً هاماً في توفير الاموال التي خصصت للقطاع الصناعي0

الهوامش:

([1]) وميض عمر نظمي واخرون , التطور المعاصر في العراق , كلية القانون والسياسة , جامعة بغداد , د0ت , ص 7-8 0

([2]) احلام تقروت و حياة اواسال , اصلاحات مدحت باشا في العراق 1869-1872 , رسالة ماجستير(غير منشورة), جامعة الجيلالي, كلية العلوم الاجتماعية والانسانية (الجزائر) ,2015 , ص 18 0

([3]) عبد العال وحيد عبود , لواء المنتفك في سنوات الاحتلال البريطاني (1914 -1921) , مكتبة يوسف الرميض , بغداد , 2008 , ص 64 0

([4]) زهير أحمد علي النحاس، النشاط التجاري في الموصل بين الحربين العالميتين (1919- 1939)، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الموصل، كلية الآداب, 1995، ص 25-30.

([5]) مدحت باشا : وُلد مدحت باشا١ في الآستانة سنة ١٨٢٢ ووالده الحاج علي أفندي أصله من روستشوك. نشأ مدحت في حجر أبيه، ولم يتلقَّ من العلم في صباه إلا المبادئ الأولية، وكان يتنقل مع أبيه ويقيم حيثما أقام حتى استقر في الآستانة سنة ١٨٣٦ وشب هناك وفيه ذكاء وهمَّة. وأهل الهمم والمطامع في ذلك العهد كانت تتوجه رغائبهم إلى خدمة الحكومة، فألحق مدحت أولًا بسكرتارية الصدارة العظمى في الآستانة، وتنقل منها إلى مناصب مختلفة في الولايات، فأقام في دمشق سنتين ثم عاد إلى الآستانة سنة ١٨٤٤ وبرحها إلى قونية سكرتيرًا لمجلس تألف تحت رئاسة سامي بكير باشا، اصبح والياً على العراق عام 1869 وحتى 1872 0 للمزيد ينظر: جرجي زيدان , تراجم مشاهير الشرق في القرن التاسع عشر , ج1 , مؤسسة الهنداوي , القاهرة , 2012 , ص375 0

([6]) عمر إبراهيم محمد الشلال, التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق (1869-1914), اطروحة دكتوراه (غير منشورة) , جامعة بغداد , كلية الآداب , 2009 , ص88-89 0

([7]) محمد جميل بيهم ، الحلقة المفقودة في تاريخ العرب ، القاهرة, 1952، ص118 .

([8]) عمر إبراهيم محمد الشلال, لمصدر نفسه , ص89 0

([9]) عباس العزاوي , العراق بين احتلالين,ج7, د0 م , د0 ت , ص223.

([10]) عمر إبراهيم محمد الشلال , المصدر السابق , ص91 0

(11) حسين علي فليح الخزرجي , بريطانيا والعراق اوضاع العراق الاقتصادية في عهد الادارة البريطانية 1914 – 1921 (دراسة وثائقية) , مؤسسة ثائر العصامي , بغداد , 2016, ص61 – 62 .

([12]) نمير طه ياسين , بدايات التحديث في العراق (1869 – 1914), رسالة ماجستير(غير منشورة), الجامعة المستنصرية, المعهد العالي للدراسات التاريخية , 1984 , ص 152 0

([13]) اسماعيل نوري الربيعي , تاريخ العراق الاقتصادي في عهد الانتداب البريطاني 1921 – 1932 , رسالة ماجستير (غير منشورة), جامعة بغداد , كلية التربية(ابن رشد), 18989, ص30-33 0

([14]) عمر إبراهيم محمد الشلال , المصدر السابق , ص99 0

([15]) المصدر نفسه , ص 100 0

([1]) عمر ابراهيم محمد الشلال , المصدر السابق , ص 86 .

([17]) ستار علك الطفيلي , التطورات الاقتصادية في العراق خلال فترة الانتداب البريطانية (1921 – 1932), مجلة العلوم الانسانية , جامعة بابل , كلية التربية (صفي الدين الحلي), ص 538 0

([18]) عماد احمد الجواهري، تاريخ مشكلة الأراضي في العراق 1914-1932، بغداد، 1978، ص 128-130

([19])عبد العزيز محسن محمد الكعبي , تطور تجارة العراق الخارجية 1939 – 1958 , رسالة ماجستير (غير منشورة) , الجامعة المستنصرية , كلية التربية , 2006 , ص 2

([20]) ناطق السكوتي، مدى التقدم الاقتصادي في العراق، بغداد، 1960، ص 3 0

([21]) سعيد عبود السامرائي، مقدمة في تاريخ الاقتصاد العراقي، مطبعة الفضاء , النجف، 1973، ص 41-42.

([22]) وميض جمال نظمي (وآخرون)، التطور السياسي في العراق، بغداد، 1971، ص 122.

([23]) عبد العزيز محسن محمد الكعبي , المصدر السابق , ص 3 0

([24]) ماجد سلمان حسين, الحركة العمالية في العراق , مجلة كلية القانون والسياسة , جامعة البصرة , العدد 19 , 2015 , ص 388

([25]) عبد العزيز محسن , المصدر السابق , ص 3 0

(26) اسماعيل نوري مسير الربيعي , تاريخ العراق الاقتصادي في عهد الانتداب البريطاني 1921 - 1932 , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية التربية (ابن رشد) , جامعة بغداد ,1980 , ص21 – 23 .

(28) (Iain Jackson, The architecture of the British Mandate in Iraq: nation-building and state creation, The Journal of Architecture, UK Limited, trading as Taylor & Francis Group, 28 October 2017, p.387.

([28]) مجموعة من الباحثين , حضارة العراق , دار الجليل , بغداد , 1958 , ص 65 0

([29]) فاروق يونس, شذرات من تاريخ الصناعة الوطنية وروادها- عائلة فتاح باشا انموذجاً, بغداد , 2014, ص3-70

([30]) اسماعيل نوري مسير الربيعي , المصدر السابق , ص21 0

([31]) فيصل بن الحسين : ولد بمدينة الطائف عام 1883 , والتحق بالدراسة في اسطنبول, ولم يوفق فيها , فاتجه عن السياسة, وكان الساعد الايمن لوالده الشريف حسين, شارك في الثورة العربية الكبرى عام 1916, والتي اندلعت ضد الدولة العثمانية, اسس اول دولة عربية في دمشق عام 1918 , توج ملكاً على العراق عام 1921, حكم العراق حتى عام 1933, بعد وفاته0 للمزيد ينظر: عبد المجيد كامل عبد اللطيف, دور فيصل الاول في تأسيس الدولة العراقية الحديثة (1921 -1933) , اطروحة دكتوراه (غير منشورة) , الجامعة المستنصرية , معهد الدراسات القومية والاشتراكية , 1990 , ص15- 34 0

([32]) ابتسام حمود محمد , سياسة العراق الاقتصادية في ظل الانتداب البريطاني (1920 – 1932), مجلة الدراسات التاريخية والحضارية, المجلد 8 , العدد 23 , كانون الثاني 2016 , ص3 0

([33]) فاروق صالح العمر , العلاقات العراقية – البريطانية 1922 – 1948 (دراسة وتوثيق), ط3 , مطبعة البصائر , لبنان ,2014 , ص33 0

(34) ابتسام حمود محمد , المصدر السابق , ص 5 .

(35) صالح عبد الله سرية , تطوير التعليم الصناعي في العراق , دار الجاحظ , بغداد , 1969 , ص23 .

(36) صباح اصطفيان كجة جي ، الصناعة في بلاد وادي الرافدين ، بغداد , 2002 , ص126.

([37])عبد الرزاق مطلك الفهد , العراق دراسة في التطورات الاقتصادية , بغداد , 2010 , ص19 0

(38) ابتسام حمود محمد , المصدر السابق , ص 7 .

([39]) صباح اصطيفان كه جكجي, المصدر السابق , ص 141 0

(36) سهيل صبحي سلمان , التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق 1945 – 1958, المكتبة الوطنية, بغداد, 2009,ص

(37) محمد عويد محسن الدليمي , الاوضاع الاقتصادية في العراق 1939 – 1945 (دراسة تاريخية) , رسالة ماجستير (غير منشورة) , , جامعة بغداد , كلية التربية, 1988 , ص2- 17 .

([42]) علي طاهر تركي, والواقع الحرفي وبدايات التصنيع في العراق 1900 – 1932 (دراسة تاريخية), مجلة جامعة كربلاء العلمية , المجلد التاسع , العدد 1 , 2001 , ص46-47 0

([43]) عبد الرزاق مطلك الفهد, المصدر السابق , ص37 0

([44]) ماجد سلمان حسين , الحركة العمالية في العراق (دراسة في اتجاهاتها السياسية), مجلة جامعة البصرة كلية العلوم السياسية , العدد 19 , 2015 , ص 389 0

([45]) عبد العزيز محسن محمد , المصدر السابق , ص19 0

([46]) جوني يوسف حنا , الصناعة الوطنية وعلاقاتها بالتطورات السياسية في العراق 1929-1958 , رسالة ماجستير (غير منشورة), جامعة الموصل , كلية الآداب, 1989 , ص83 0

([47]) جوني يوسف حنا, المصدر السابق , ص 82-83 0

([48]) عبد العزيز محسن محمد , المصدر السابق , ص20-21 0

([49]) Hiroshi Shimizu, Anglo-Japanese Competition in the Textile Trade in the Inter-War Period: A Case Study of Iraq, 1932-1941, Middle Eastern Studies, Vol. 20, No. 3 (Jul., 1984), p.273.

([50]) سهيل صبحي سلمان, المصدر السابق , ص38-40 0

([51]) جوني يوسف حنا, المصدر السابق , ص 123 0

([52])جوني يوسف حنا, المصدر السابق , ص 125 0

المصادر

أولاً/الرسائل والاطاريح:

.1- احلام تقروت و حياة اواسال , اصلاحات مدحت باشا في العراق 1869-1872 , رسالة ماجستير(غير منشورة), جامعة الجيلالي, كلية العلوم الاجتماعية والانسانية (الجزائر) ,2015 0

2- اسماعيل نوري الربيعي , تاريخ العراق الاقتصادي في عهد الانتداب البريطاني 1921 – 1932 , رسالة ماجستير (غير منشورة), جامعة بغداد , كلية التربية(ابن رشد), 1989 0

3- جوني يوسف حنا , الصناعة الوطنية وعلاقاتها بالتطورات السياسية في العراق 1929-1958 , رسالة ماجستير (غير منشورة), جامعة الموصل , كلية الآداب, 1989 0

4-- زهير أحمد علي النحاس، النشاط التجاري في الموصل بين الحربين العالميتين (1919- 1939)، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الموصل، كلية الآداب, 1995 0

5- عبد العزيز محسن محمد الكعبي , تطور تجارة العراق الخارجية 1939 – 1958 , رسالة ماجستير (غير منشورة) , الجامعة المستنصرية , كلية التربية , 2006 0

6- عبد المجيد كامل عبد اللطيف, دور فيصل الاول في تأسيس الدولة العراقية الحديثة (1921 -1933) اطروحة دكتوراه (غير منشورة) , الجامعة المستنصرية , معهد الدراسات القومية والاشتراكية , 1990 0

7- نمير طه ياسين , بدايات التحديث في العراق (1869 – 1914), رسالة ماجستير(غير منشورة), الجامعة المستنصرية, المعهد العالي للدراسات التاريخية , 1984 0 -

8- محمد عويد محسن الدليمي , الاوضاع الاقتصادية في العراق 1939 – 1945 (دراسة تاريخية) , رسالة ماجستير (غير منشورة) , , جامعة بغداد , كلية التربية, 1988 0

ثانياً/ الكتب:

1- وميض عمر نظمي واخرون , التطور المعاصر في العراق , كلية القانون والسياسة , جامعة بغداد , د0ت 0
2- عبد العال وحيد عبود , لواء المنتفك في سنوات الاحتلال البريطاني (1914 -1921) , مكتبة يوسف الرميض , بغداد , 2008 0
3- جرجي زيدان , تراجم مشاهير الشرق في القرن التاسع عشر , ج1 , مؤسسة الهنداوي , القاهرة , 2012
4- محمد جميل بيهم ، الحلقة المفقودة في تاريخ العرب ، القاهرة, 1952 0
5- عباس العزاوي , العراق بين احتلالين,ج7, د0 م , د0 ت 0
6- حسين علي فليح الخزرجي , بريطانيا والعراق اوضاع العراق الاقتصادية في عهد الادارة البريطانية 1914 – 1921 (دراسة وثائقية) , مؤسسة ثائر العصامي , بغداد , 2016 0
7- ناطق السكوتي، مدى التقدم الاقتصادي في العراق، بغداد، 1960، ص 3 0
8- سعيد عبود السامرائي، مقدمة في تاريخ الاقتصاد العراقي، مطبعة الفضاء , النجف، 1973 0
9- وميض جمال نظمي (وآخرون)، التطور السياسي في العراق، بغداد، 1971 0

10- مجموعة من الباحثين , حضارة العراق , دار الجليل , بغداد , 1958 0
11- فاروق صالح العمر , العلاقات العراقية – البريطانية 1922 – 1948 (دراسة وتوثيق), ط3 , مطبعة البصائر , لبنان ,2014 0
12- صالح عبد الله سرية , تطوير التعليم الصناعي في العراق , دار الجاحظ , بغداد , 1969 0
13- عبد الرزاق مطلك الفهد , العراق دراسة في التطورات الاقتصادية , بغداد , 2010 0
14- سهيل صبحي سلمان , التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق 1945 – 1958 , المكتبة الوطنية, بغداد , 2009 0

ثالثاً/المجلات:

1- ابتسام حمود محمد , سياسة العراق الاقتصادية في ظل الانتداب البريطاني (1920 – 1932), مجلة الدراسات التاريخية والحضارية, المجلد 8 , العدد 23 , كانون الثاني 2016 0
2- ستار علك الطفيلي , التطورات الاقتصادية في العراق خلال فترة الانتداب البريطانية (1921 – 1932), مجلة العلوم الانسانية , جامعة بابل , كلية التربية (صفي الدين الحلي) 0
3- علي طاهر تركي, والواقع الحرفي وبدايات التصنيع في العراق 1900 – 1932 (دراسة تاريخية), مجلة جامعة كربلاء العلمية , المجلد التاسع , العدد 1 , 2001 0
4- ماجد سلمان حسين, الحركة العمالية في العراق , مجلة كلية القانون والسياسة , جامعة البصرة , العدد 19 , 2015 0